الجمهـــــــــورية التونـــــــــسية

****

كلمة السيدة مامية البنا زياني، وزيـــــــــــــرة البيئة

رئيـــــــــــــسة الوفد التونسي

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستديمة (ريو+20)

ريو ديجينيرو، البرازيل، 20-22 جوان 2012

بسم الله الرحمـــــــان الرحيـــــــم

السيد الرئيـــــــــس،

حضرات السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود،

أيها السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر لجمهورية البرازيل الفيدرالية حكومة وشعبا على كرم الضيافةوإحكام تنظيممؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو زائد 20 في مدينةريو ديجينيروالجميلة.
كما أشكر منظمة الأمم المتحدةوكل من ساهم في إنجاح هذهالتظاهرة الأممية الهامةوالتي نتمنى أن تمثل منعرجا حاسما في مسار تحقيق التنمية المستدامة والمصالحة بين الإنسان والطبيعة.

أيها السيدات والسادة،

لقد كانت الثورة التونسية التي مثلت الشرارة الأولى لما يسمىبالربيع العربي، خير دليل على عدم استدامة التنمية خلال العقدين الماضيين وخاصة في ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية.

ثم إن التطورات غير المطمئنة التي شهدها العالم منذ مؤتمر ريو 1992 وتواتر الأزمات الاقتصادية والبيئيةالتي شملت البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، تجعلنا اليومأكثر إصرارا على أن نتّحد ونتضامن لمجابهة التّحديات والتّوجه بثبات نحو مستقبل أكثر استدامة وإنّ مؤتمر ريو+20 لفرصة فريدة للمضي قدما نحو هذا الهدف.

فبالرغم من الصعوبات المتكررة التي اعترضت مسار المفاوضات حول مشروع الإعلان الختامي للمؤتمر، تم التوصل في نهاية المطاف إلى حد أدنى من التوافق سيمثل قاعدة للعمل المشترك نتمنى أن تلتزم بها المجموعة الدولية وكل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية وأن يتم وضع الامكانيات والوسائل المناسبة للتنفيذ على أرض الواقع.

وقد أكدت تونس منذ بداية المفاوضات على أهمية أن تجدد المجموعة الدولية الالتزام بقرارات ومبادئ القمم السابقة ودعمها أخذا بالاعتبار القضايا الناشئة والتطورات التي شهدها العالم منذ قمة الأرض قبل عشرين عاما. ونشير هنا بالخصوص إلى مبدأالمسؤولية المشتركة والمتباينة كأساس للتضامن الدولي والتعاون بين الشمال والجنوب في المجال التنموي بكل أبعاده.

كما تم التأكيد في عديد المناسبات على أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر طالما توفرت الظروف والضمانات المناسبة لكي يساهم هذا النمط التنموي في دعم فرص

التشغيل خاصة بالنسبة لفئة الشبابوالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، على أن يكون ذلك في إطار التضامن الدولي وأخذا بعين الاعتبار الخصوصياتالاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للدول ودرجات نموها ومن خلال تقديمالدعم التكنولوجي والمالي وتقوية القدرات الوطنية لتيسير الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتخفيف وطأته خاصة من الناحية الاجتماعية.

وقد كنا واعين منذ انطلاق مسار التحضير لمؤتمر ريو+20 بأهمية دعم الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة لمزيد من النجاعة والفاعلية ودعونا في هذا الخصوص إلى إحداث مجلس أممي للتنمية المستدامة أو ما يعادله بما يتناسب مع طبيعة وحجم التحديات.

ونعتبر التوجهات المتمثلة في إحداث منتدى سياسي رفيع المستوى يعنى بالتنمية المستدامة ودعم الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقوية قدرات اللجان الاقتصادية الإقليمية بالإضافة إلى الإصلاحات المقترحة لتشريك البلدان في مسارات اتخاذ القرار على مستوى المؤسسات المالية الدولية، نعتبر كل هذه الخيارات إيجابية تستحق التأييد والمساندة.

وفي غياب التوافق الدولي حول إحداث وكالة أممية متخصصة، تؤكد تونس علىأهمية تقويةبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعم مكانته صلب المنظومة الأممية لكي يؤدي مهامه على أفضل وجه نظرا للتحديات البيئية الكونية التي تواجه العالم نذكر منها التغيرات المناخية وتدهور التنوع البيولوجي والتصحر.

ولدعم الإطار المؤسساتي الدولي في مجال الاقتصاد الأخضر، تقترح تونس على المجموعة الدولية إحداث مراكز إقليمية للاقتصاد الأخضر من مهامهاتطوير وتحويل التكنولوجيات الخضراء وتقاسم المعارف والخبرات وتعميم التجارب الناجحة والتدريب،بالإضافةإلى المساعدة على وضع السياسات والاستراتيجيات والأهداف والمؤشرات والمتابعة والتقييم.

أيها السيدات والسادة،

إن الاتفاق المبدئي على وضع أهداف كميةونوعية للتنمية المستدامة يمثل خطوة جريئة من أجل دعم أطر العمل الدولية في هذا المجال وإذ نعبر عن تأييدها لهذه المبادرة، فإننا

نؤكد على أهمية الأخذ بالاعتبار بصفة متوازنة للركائز الثلاث للتنمية المستدامة ولمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في ما سيترتب عن تلك الأهداف من التزامات.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تكامل وتناغم هذا التمشي مع مسار أهداف الألفية للتنمية الذي يستوجب مزيد من الدعم والمساندة من قبل المجموعة الدولية لبلوغ الأهداف المرسومة.

أما في ما يتعلق بوسائل التنفيذ ونظرا للأولويات الملحة في مجال التنمية البشرية من ذلك التشغيل ومقاومة الفقر وتوفير الخدماتوالبنى التحتية الأساسية،

فإننانؤكد على تلازم نجاح الانتقال نحو نمط تنموي جديد يراعي استدامة البيئة بتعهد الدول المتقدمة بتقديم الدعم الماليونقل التكنولوجيا وتأهيل منظومات التعليم والبحث والتكوين المهني والتشغيلوتقوية القدرات الوطنية بصفة عامة.

حضرات السيدات والسادة،

تتطلع تونسلمساندة المجتمع الدولي لإنجاح الانتقال الديمقراطي ورفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تشغيل الشباب ومقاومة الفقر والحد من التفاوت الجهوي وذلك من خلال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر على غرار الطاقات الجديدة والمتجددة وتكنولوجيات الاقتصاد في الطاقة والماء ودعم قدرات القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتطوير التكنولوجيا الصديقة للبيئة وتصنيعها محليا، مما يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تفاؤلي بأن يكون هذا المؤتمر بداية لمرحلة جديدة تتطلب قدرا كبيرا من المسؤولية والعمل الدؤوب من أجل رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهنا اليوم وإنها لفرصة حقيقية أمام المجتمع الدولي لتصحيح المسار في اتجاه تحقيق الاستدامة ورسم ملامح المستقبل الذي نريده لنا ولأبنائنا.

ومهما كان من أمر فإننا في تونس عاقدون العزم وسنعمل بكل ثبات على إرساء دعائم التنمية المستدامة على المستوى الوطني معوّلين في ذلك على قدراتنا الذاتية ومستفيدين من المسارات والآليات الدولية المتاحة **والله وليّ التوفيق**.

شكـــــــــــــــــــــــــــــرا جزيلا.